مناهج تقدير المداخيل المختلطة في الأقطار العربية

أحمد الكواز

يناير 2002

الملخص

تتناول هذه الورقة أولاً التعريف الذي يتبناه نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية الجديد لعام 1993، باعتباره مفهوماً جديداً مرتبط بالقطاع العائلي كوحدة مؤسسية، وكيفية اختلاف هذا المفهوم عن مفهوم فائض التشغيل المستخدم في بقية الوحدات المؤسسية . ثانياً، تتضمن الورقة عرضاً بالمشاكل التي تواجه تصنيف الأنشطة غير الرسمية (المشاريع غير ذات الصفة الاعتبارية) باعتبارها الأنشطة المرتبطة بتوحيد الدخل المختلط. وقد تم ذلك بالاستعانة بالتصنيف القياسي الصناعي الدولي، الإصدار الثالث. حيث تم عرض أهم المشاكل وبعض المقترحات الخاصة لتطوير التصنيف ليتلاءم مع احتياجات أنشطة الدخل المختلط. ثالثاً، تشير الورقة إلى كيفية تناول أنشطة الدخول المختلطة في بعض مسوحات ميزانيات الأسرة، ومسوحات المنشآت العربية : دولة الكويت، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية. وفيما إذا كان هذا التناول يساعد في تركيب الحسابات الخاصة بالقطاع العائلي المرتبطة بالدخول المختلطة. رابعاً، تتناول الورقة طريقة مقترحة لتقدير الدخل المختلط، بالاعتماد على الإقرارات الضريبية أساساً. وهي بذلك تصلح أكثر لحالة الدول العربية غير النفطية المعتمدة على الإيرادات الضريبية كأساس لإيرادات الموازنة العامة للدولة. وأخيراً تستنتج الورقة بأنه أفضل طريقة لتوفير المعلومات والبيانات الخاصة بالدخول المختلطة، هي بإعادة النظر لمسوحات الأسرة، ومسوحات المنشآت لتتضمن في استبياناتها فصلاً خاصاً عن المشاريع ذات الصفة غير الاعتبارية (أو العاملين لحسابهم الخاص بشكل أساسي) من حيث الأجور، والرواتب، والإعانات والضرائب، والقيم المضافة، ومساهمات أصحاب العمل.

1. مقدمة :

لا بد من البداية التأكيد على أن هذه الورقة لا تهتم أساساً بالمناظرات الاقتصادية حول مفهوم الدخل المختلط الذي يستمد أساساً من أنشطة القطاع غير الرسمي (غير المنظم)، رغم أهمية هذه المناظرات في مجال تحديد المفهوم (للإحاطة بالتطورات الخاصة بهذا المفهوم في البلدان المتقدمة والنامية انظر : Gerxhani, 1999, PP.1-43) . وإنما تهتم بدلاً من ذلك بمفهوم الدخل المختلط من وجهة نظر الحسابات القومية. وذلك لأهمية هذا المفهوم باعتباره مفهوماً جديداً في نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لعام 1993 (النظام الجديد فيما بعد)، من ناحية، ولقيام هذا النظام بتجميع كافة أنشطة المشاريع ذات الصفة غير الاعتبارية Unincorporated Enterprises ضمن النشاط الانتاجي للقطاع العائلي، وليس حسب الوحدة المؤسسية المنفذة لهذا النشاط. وبالتالي برزت أهمية التميز ما بين مفهوم فائض التشغيل والدخل المختلط في الحسابات القومية للقطاع العائلي. كما برزت أهمية التعرف على قواعد البيانات الموفرة لتقديرات الدخل المختلط (المستمد أساساً من المشاريع المشار إليها أعلاه، والمستمدة بدورها من أنشطة العاملين لحسابهم الخاص أساساً. وتأتي مسوحات المنشآت، ومسوحات ميزانية الأسرة على رأس قواعد البيانات المحتملة لتوفير التقديرات الخاصة بالمفهوم الجديد .

وبناء على ذلك تحاول هذه الورقة البدء بتعريف الدخل المختلط من وجهة نظر النظام الجديد، وتمييز هذا الدخل عن مفهوم فائض التشغيل (الخاص بالمشاريع ذات الصفة الاعتبارية Corporated Enterprises)، مع محاولة تقدير هذا الدخل بالاعتماد على معاملات Transactions أخرى مستمدة من النظام وذلك نظراً لصعوبة الحصول على تقدير مباشر للدخل المختلط في ظل التصميم الحالي لمسوحات المنشآت، وميزانية الأسرة. كما تتطرق هذه الورقة إلى بعض المشاكل الخاصة بتصنيف أنشطة الدخل المختلط، بالاعتماد على التصنيف المعتمد دولياً للأنشطة الاقتصادية، أي التصنيف القياسي الصناعي الدولي ISIC ، الإصدار الثالث (التصنيف فيما بعد) . ثم تتطرق الورقة لمدى توفر التقديرات المباشرة للدخل المختلط في عدد من مسوحات المنشآت، ومسوحات الأسرة في عدد من البلدان العربية : دولة الكويت، والجمهورية اليمنية، وجمهورية مصر العربية. وتنتهي الورقة باستنتاج ضرورة إعادة النظر بتصميم مسوحات الأسرة لتتضمن فصلاً خاصاً عن العاملين لحسابهم الخاص، بحيث يمكن تضمين بيانات تساعد في تركيب مختلف حسابات القطاع العائلي، وبشكل خاص حساب توليد الدخل. وبالتالي الاستغناء عن أساليب التقديرات للدخول المختلطة.

2. التعريف :

رغم قِدم الاهتمام بمفهوم الأنشطة غير الرسمية أو المختلطة إلاّ أن هذا المفهوم بدا يكتسب اهتماماً خاصاً بعد صدور النظام الجديد . حيث اعتبرت هذه الأنشطة كجزء من القيمة المضافة المتولدة من قبل القطاع العائلي وذلك تحت بند " الدخل المختلط Mixed income ومن هنا كان من الضروري إعادة النظر في الاستبيانات المستخدمة في مسوحات القطاع العائلي وغيرها من المسوحات، لتأخذ بنظر الاعتبار تقديرات هذا النوع من الدخل في حساب توليد الدخل (United Nations, 1993, PP.157-162) .

ويشير مفهوم الدخل المختلط، من وجهة نظر الحسابات القومية، إلى رصيد حساب توليد الدخل لمجموعة من المشاريع . وتتميز هذه المشاريع بأنها ذات صفة غير اعتبارية Unincorporated Enterprises مملوكة لأعضاء بالقطاع العائلي، فردياً أو جماعياً، ويعمل بها المالكون أو آخرون من القطاع العائلي من غير أجر . وعليه فإن مالكي هذه النوعية من المشاريع لا بد أن يكونوا من العاملين لحسابهم الخاص Self-Employed . ولعل أهم مشكلة عملية تواجه تقديرات الدخل المختلط هي الخاصة بصعوبة تقدير الرواتب والأجور المرتبطة بالمشاريع ذات الصفة غير الاعتيادية، وكذلك الأصول، والاستهلاك الوسيط (Ibid., P. 175) .

ولا بد من الإشارة هنا بأن النظام الجديد قد تبنى تعريفاً للدخل المختلط مطابقاً لمفهوم الدخل غير الرسمي Informal المشار إليه في المادة (15) من مقررات المؤتمر الدولي الخامس عشر لإحصائيي العمل المنعقد في جنيف، يناير 1993 . (Ibid., P. 108) . وذلك رغبة من النظام الجديد في ضمان اتساقاً دولياً ومؤسسياً لمختلف مفاهيم الحسابات القومية. فبالإضافة إلى اتساق مفاهيم القطاع العائلي مع مفاهيم منظمة العمل الدولية، قام النظام أيضاً باتساق مفاهيم ميزان المدفوعات مع مفاهيم الإصدار الخامس لدليل ميزان المدفوعات الصادر من صندوق النقد الدولي لعام 1993 .

وللتعرف على التعريف الأدق للدخل المختلط أو غير الرسمي فإنه من الضروري التعرف على المعايير المستخدمة لتحديد هذا الدخل وفقاً، كما أشرنا، لمقررات مؤتمر احصائيي العمل لعام 1993 . فكما أوضحنا سابقاً فإن هذا النوع من الدخل يصنف ضمن الدخول المتولدة في القطاع العائلي (دخول رسمية زائداً دخول غير رسمية)، ويتألف من :

أ . دخول المشاريع غير ذات الصفة الاعتبارية، وهي تلك : (i) المملوكة والمدارة من قبل العاملين لحسابهم الخاص بشكل فردي أو مشاركة مع الآخرين ضمن القطاع العائلي، والذين

يستخدمون عماله على أساس عرضي وليس دائم (وبحيث تكون هذه العمالة قائمة على أساس الروابط الشخصية والاجتماعية وروابط القرابة ولا تتضمن ترتيبات تعاقدية. أو ضمانات رسمية).

(ii) قد تشتمل مشاريع غير ذات الصفة التعاقدية أما على جميع هذه المشاريع أو أن تشتمل على تلك المشاريع غير المسجلة تحت شكل معين من أشكال التسجيل في البلد المعني. وتعتمد درجة الشمول على الظروف الخاصة في كل بلد.

ب. مشاريع المستخدمين غير الرسميين : وهي تلك: (i) المشاريع العائلية المملوكة والمدارة من قبل مستخدمين أما بشكل فردي أو بالمشاركة مع أعضاء من نفس العائلة أو عوائل أخرى، والتي تستخدم عامل أو أكثر من العاملين بشكل دائم. وعلى أن تتصف هذه المشاريع بصغر الحجم وصعوبة التمييز ما بين عاملي الإنتاج العمل ورأس المال، وأن تعتمد علاقات العمل على أسس القرابة والعلاقات الاجتماعية والصداقة. كما تتميز هذه المشاريع بأن أصولها الثابتة لا تعود إلى وحدة مؤسسية بل إلى مالكيها، كما لا يمكن لهذه المشاريع أن تتعاقد بعقود، مع وحدات إنتاجية أخرى، لصفتها كوحدة إنتاجية. كما تتميز هذه المشاريع بأنها تعتمد في تمويل أنشطتها على المخاطرة الشخصية. كما يصعب تمييز انفاق هذه المشاريع عن انفاق القطاع العائلي، ويصعب أيضاً تمييز استخدام السلع الرأسمالية في هذه المشاريع عن استخداماتها العائلية.

(ii) يمكن الاعتماد على عدد العاملين، بحيث يقل عن عدد معين، كمعيار لتحديد هذه المشاريع، أو الاعتماد على معيار عدم تسجيل المشروع أو عمالته. وذلك تبعاً لمعايير عدد العاملين، ومعايير التسجيل المتبعة في كل بلد.

وكخلاصة، فإن المشاريع غير الرسمية تتألف من مشاريع ذات صفة غير اعتبارية، ومشاريع المستخدمين غير الرسميين. وأن الفارق ما بينهما هو في كون المشاريع الثانية تستخدم عاملاً على الأقل بشكل دائم، في حين تستخدم المشاريع الأولى عماله مؤقته وذات طابع عائلي غير مدفوع الأجر (Hussmanns, 1997, P.9).

وبعد توضيح علاقة الأنشطة غير الرسمية ومفهوم الدخل المختلط، فإنه من المناسب أيضاً أن توضح العلاقة ما بين مفهومي فائض التشغيل، والدخل المختلط أيضاً. فعادة ما يتواجد ضمن القطاع العائلي العديد من المشاريع مثل المزارعين، وصغار الصناعيين، وعاملي الأحذية، وأصحاب الأكشاك الصغيرة، والعاملين لحسابهم

الخاص مثل الأطباء، والمحامين، . . الخ. وعادة لا يحتفظ أصحاب هذه المشاريع بحسابات ملائمة ومنظمة خاصة بأنشطتهم. كما يقوم أصحاب هذه المشاريع باستخدام العمالة العائلية من دون دفع أية أجور لهم. وبناء على ذلك، لا يوجد تمييز ما بين الإيجار، والأجور، والفائدة، والأرباح. فأصحاب هذه المشاريع لا يقوموا بفصل الدخل الأجري عن دخل الملكية (الإيجار والفائدة) . وعليه، وبسبب هذه الحالة، قام النظام الجديد باستحداث مفهوم حديث هو الدخل المختلط للعاملين لحسابهم الخاص.

ونظراً للخلط ما بين هذا المفهوم الجديد، وفائض التشغيل فيبدو أنه من المناسب أن تحدد الفارق الفني ما بين المفهومين:

أ. يشير مفهوم الدخل المختلط لدخل العاملين لحسابهم الخاص، في حين يشير مفهوم فائض التشغيل لدخل المنشآت Firms .

ب. يتضمن الدخل المختلط الدخل الناتج من كل من العمل، والملكية، أما فائض التشغيل فيتضمن دخل الملكية فقط.

جـ. دخل الملكية = الأجر + الإيجار + الفائدة + الربح
فائض التشغيل = الإيجار + الفائدة + الربح
أي أن فائض التشغيل لا يتضمن الأجور.

وتنبع أهمية مفهوم الدخل المختلط، ضمن أسباب أخرى، من ارتفاع مساهمته في القيمة المضافة. ففي المكسيك مثلاً بلغت نسبة الدخل المختلط إلى إجمالي القيمة المضافة عام 1998 حوالي 66.3% ((NISM, 2000, P.4) . في حين تمثل نسبة الدخل المختلط من الناتج المحلي الصافي بأسعار عوامل الإنتاج، بالمتوسط، حوالي 50% (MIE, 1999, P. website) . أما في المملكة الأردنية الهاشمية فقد بلغت نسبة الدخل المختلط إلى القيمة المضافة الصافية حوالي 34% عام 1994 (الزعبي، 1998، صفحة 5) .

3. دخل القطاع العائلي والنظام الجديد :

لا بد من الإشارة أولاً بأن نظام 1968 للحسابات القومية لم يتضمن تعريفاً للدخل بشكل واضح ومحدد، أما للنظام الجديد فقد عرّف الدخل بأنه " أكبر مبلغ يمكن أن يستهلكه القطاع العائلي، أو وحدة أخرى، من دون أن ينخفض المستوى الحقيقي لصافي الثروة " (SNA, 1993, P 186) . علماً بأن هذا المفهوم للدخل مستمد أساساً من تعريف الاقتصادي البريطاني هكس J.Hicks ، الذي عرّف الدخل المتاح للانفاق بأنه " أقصى قيمة يمكن أن تستهلك خلال الأسبوع والتي يمكن المحافظة معها على حالة الرفاه في نهاية الأسبوع كما كانت في بدايته " (1976, P. 172) .

ويتضمن مفهوم الدخل وفقاً للنظام الجديد الدخل النقدي مثل الأجور والرواتب النقدية، وكذلك الدخل العيني مثل الأجور ورواتب العينة، وفائض التشغيل (الدخل المختلط) المرتبط مع الانتاج للحساب الخاص Own-account Production، والتحويلات الاجتماعية العينية.

ونظراً لعدم وجود اختلاف ما بين نظامي 1968 والنظام الجديد للحسابات القومية في شمول البنود الخاصة بالأجور والرواتب النقدية والعينية ضمن مفهوم الدخل، فإن اهتمامنا سينصب على توضيح البنود الجديدة : فائض التشغيل (الدخل المختلط)، والتحويلات الاجتماعية. ويعادل توليد الدخل العيني (فائض التشغيل/ الدخل المختلط)، والمرتبط بالانتاج للحساب الخاص، الناتج مطروحاً منه تكاليف الانتاج (الاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، وضرائب الانتاج – الإعانات، واهتلاك رأس المال الثابت) . ولغرض توضيح مفهوم الدخل المختلط في القطاع العائلي فكما أشرنا في القسم الخاص بالتعريف فإن المشاريع ذات الصفة غير الاعتبارية تمتلك من قبل أعضاء في القطاعات العائلية. وعادة ما يعمل هؤلاء في هذه المشاريع من دون استلام مكافآت على أسس تعاقدية وبالتالي فإن مكافآتهم تقع تحت مفهوم فائض التشغيل . ونظراً للمشاكل الاحصائية فليس من الممكن تقسيم فائض التشغيل ما بين جزء يمثل مكافآت لقاء أعمال منجزة، وفائض محقق أثناء الانتاج. لذلك فقد تم استخدام مفهوم الدخل المختلط ليبين أن فائض تشغيل المشروعات ذات الصفة غير الاعتبارية يعكس : مكافآت أصحاب هذه المشاريع وعوائلهم، وعائد التنظيم. ولغرض احتساب هذا النوع من الانتاج فإن مفهوم دائرة الانتاج Production Boundary يتسع، وفقاً للنظام الجديد، ليشمل جميع السلع والخدمات المقدمة للقطاع العائلي على شكل مقايضة أو مجاناً، وأجور، فردية أو جماعية، من قبل الوحدات الحكومية أو الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم القطاعات العائلية. وهنا تأتي أهمية البند الجديد الثاني لمكون الدخل القابل للانفاق في القطاع العائلي : التحويلات الاجتماعية. حيث تشير هذه التحويلات إلى السلع

والخدمات المقدمة مجاناً للقطاعات العائلية من قبل الحكومة والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم هذه القطاعات كما أشرنا تواً . ويترتب على شمول هذا النوع من التحويلات أن تزيد تقديرات دخل القطاعات القابل للانفاق المعدل. علماً بأنه لا توجد فروقات في تقديرات الدخل القابل للانفاق، والدخل القابل للانفاق المعدل في حالة احتساب هذه التقديرات على مستوى الاقتصاد القومي.

4. بعض مشاكل تصنيف أنشطة الدخل المختلط :

كما هو معلوم فإن أحدث تصنيف للأنشطة بالاقتصاد القومي هو الخاص بالتصنيف القياسي الصناعي الدولي ISIC (التصنيف فيما بعد)، الإصدار الثالث لعام 1990 (United Nations, 1990) ويعتبر هذا التصنيف جزءاً أساسياً من نظام الحسابات القومية الجديد، شأنه شأن أنظمة التصانيف الأخرى الخاصة بالتجارة الخارجية، وبنود الانفاق، والمهن، وغيرها .

وكما أشرنا في هذه الورقة فإن مفهوم الدخل المختلط يستمد من المشاريع ذات الصفة غير الاعتبارية، والمسماة بالأنشطة غير الرسمية. وعليه فإنه لغرض تجميع هذه الأنشطة العاملة في مختلف الوحدات المؤسسية (المالية وغير المالية) لا بد من تعقب هذه الأنشطة ضمن نظام التصنيف. ومن هنا تأتي أهمية الإحاطة بهذا التصنيف والحكم على مدى ملاءمته لاحتواء الأنشطة غير الرسمية، وذلك من خلال الإشارة إلى عدد الملاحظات. أول هذه الملاحظات أن التصنيف يتكون من (17) فئة مجمعة Tabulation Category (Ibid., PP.4851)، لا تدخل الأنشطة غير الرسمية (حيث الدخل المختلط) إلاّ في عدد قليل من هذه الفئات. وبالتالي فإن هذا التصنيف يعتبر واسعاً جداً بالنسبة لهذا النوع من الأنشطة. حيث أن أغلب الأنشطة–غير الرسمية تتركز في الفئات المجمعة التالية من التصنيف : A (الزراعة، والصيد و الغابات)، و D (الصناعات التحويلية)، و F (التشييد)، و G (تجارة الجملة والمفرد، وإصلاح وسائل النقل والدراجات البخارية، والسلع الشخصية والمنزلية)، وI (النقل والتخزين والاتصالات)، و O (والخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى) .

وتقترح هذه الورقة، لأغراض معالجة التصنيف بحيث يكون أكثر ملائمة لاحصاءات الأنشطة غير الرسمية، أن تتضمن مقدمة التصنيف التقسيمات الأكثر تشعباً، على أن تتضمن أعداداً أقل من الفئات التي يتم تكوينها من خلال تجميع الفئات الحالية في التصنيف. وبناء على ذلك فإن الفئات التسعة للتصنيف المستخدمة من قبل النظام الجديد (United Nations, 1993, PP.350-351) لا تعتبر فئات ملائمة لمتطلبات الأنشطة غير الرسمية . فالفئة رقم (5) المستخدمة من قبل هذا النظام (تجارة الجملة والمفرد، واصلاح الدراجات

البخارية والسلع الشخصية، والفنادق والمطاعم)، تجمع العديد من الأنشطة التي تمثل غالبية الأنشطة غير الرسمية في العديد من البلدان النامية والعربية. في حين تشير الفئة 7 (الوساطة المالية، وخدمات العقار وخدمات الأعمال الأخرى)، وكذلك الفئة 9 (الإدارة العامة، والدفاع، وخدمات الأمن الاجتماعي والخدمات العامة الأخرى)، إلى أنشطة لا تعتبر ملائمة للتصنيف الصناعي للأنشطة غير الرسمية.

ثانياً، أن التصنيف يعاني من وجهة نظر الأنشطة غير الرسمية، بعدم تجانس الفئات المجمعة وتقسيماتها الفرعية Divisions . فالفئة المجمعة (G) تجمع اصلاح وسائل النقل والدراجات البخارية والسلع الشخصية والمنزلية، وكذلك تجارة الجملة والمفرد. أما التقسيم الفرعي رقم (50) فيجمع بيع وصيانة واصلاح وسائل النقل والدراجات البخارية، وبيع التجزئة لوقود السيارات. في حين يجمع التقسيم الفرعي (52) ما بين تجارة المفرد (ماعدا وسائل النقل والدراجات البخارية)، واصلاح السلع المنزلية والشخصية.

وهنا لا بد من الإشارة بأنه من غير المناسب، من وجهة نظر الأنشطة غير الرسمية، أن يتم دمج خدمات الاصلاح، والتجارة في تقسيم واحد نظراً لأهميتها من وجهة نظر هذه الأنشطة. لما أنه هذين النشاطين يتم القيام بهما، في البلدان النامية، من قبل وحدات انتاج مختلفة من حيث خصائص العاملين بها خاصة النوع الاجتماعي (ذكور / اناث). ففي حين نلاحظ أن أغلب العاملين بالأنشطة التجارية غير الرسمية هم من الاناث، نلاحظ أيضاً بأن أغلب العاملين بخدمات الاصلاح هم من الذكور. أما في البلدان المتقدمة فإن الأمر مختلف حيث يلاحظ أن اصلاح وسائل النقل والسلع الشخصية والمنزلية يتم من قبل نفس الجهات التي تبيع هذه الوسائل وتلك السلع.

ويلاحظ عدم التجانس، أيضاً، في التقسيم الفرعي رقم (55) حيث تم دمج الفنادق والمطاعم. ومرة أخرى فإن الأنشطة غير الرسمية في مجال الفنادق تتضمن أماكن مفتوحة للأكل والشرب وفي أغلب الأحيان في الشوارع. وهو الأمر الذي يختلف جذرياً عن مفهوم الفنادق بالاعتماد على معيار التكوين الرأسمالي المستخدم في الفنادق ودور الضيافة. وبالتالي لا يمكن أن يتم دمج هذين النوعين من الفنادق (بالمعنى غير الرسمي والرسمي) في تقسيم فرعي واحد.

ثالثاً، كما يؤخذ على التصنيف أن تقسيماته واسعة جداً، وبالتالي تسمح بعدم تجانس الأنشطة غير الرسمية الواردة تحت هذه التقسيمات. لذا فإنه من الضروري، خدمة لاتساق المقارنة مع بقية الاحصاءات المستخدمة للتصنيف القياسي الصناعي الدولي مثل نظام الحسابات القومية الجديدة، أن يتم إضافة حدّ Digit خامس للتصنيف لأخذ الأنشطة غير الرسمية بنظر الاعتبار كلما اقتضى الأمر ذلك.

وعلى سبيل المثال يمكن الاستشهاد بالتقسيمات التالية الواردة بالتصنيف كأمثلة على عدم التجانس والاتساع:

(أ) الحد الرابع (1549) تحت التقسيم 15 الفئة D (الصناعة التحويلية)، يتضمن تصنيع المنتجات الغذائية الأخرى غير المصنفة في مكان آخر (United Nations, 1990,P.55) . وهنا فإنه من المفضل فصل أعداد الوجبات من هذا الحدّ (لتقع تحت الحدّ من المقترح) وذلك لانتشار هذا النشاط غير الرسمي خاصة ما بين الاناث.

(ب) الحد الرابع (2029) تحت التقسيم 20 الفئة D (Ibid.P.56) يتضمن تصنيع المنتجات الأخرى من الخشب، وتصنيع منتجات من الفلّين، والقشّ، والضفر. والأفضل تقسيم هذا الحد إلى حدّين فرعيين هما : تصنيع المنتجات الأخرى من الخشب، وتصنيع منتجات الفلّين والقشّ والضفر.

(جـ) وهكذا بالنسبة للحدود الرابعة 5040 و 5232 و 5252 و 5260 و 5520 و 6022 و 9309 (Ibid. PP.63-70) التي تحتاج إلى تقسيمات عند الحد الخامس لتضمين الأنشطة غير الرسمية بشكل أدق.

5. الدخول المختلطة في بعض مسوحات ميزانية الأسرة، والمنشآت، العربية :

كما تبين سابقاً فإن تقديرات الدخول المختلفة تستمد من الأنشطة غير الرسمية، والتي بدورها تستمد من أنشطة العاملين لحسابهم الخاص، أو ذات الصفة غير الاعتبارية. وعموماً تتضمن تعدادات ومسوحات المنشآت تتضمن المشاريع ذات الصفة غير الاعتبارية المسجلة Registered ذات الموقع الثابت. أما المشاريع ذات نفس الصفة غير المسجلة فإنها تظهر في احصاءات ميزانيات الأسرة (Arboleda and Kow, website,P.2) .

وعند محاولة تتبع بعض المسوحات المشار إليها أعلاه للتعرف على مدى تغطية الإحصاءات للأزمة لاحتساب الدخل المختلط، تم تغطية عينة من هذه المسوحات في دولة الكويت، والجمهورية اليمنية، وجمهورية مصر العربية، لأعوام مختلفة وحسب المتاح. وذلك بهدف تحديد نواحي القصور في البيانات المطلوبة لتقدير هذا النوع من الدخول. ولتحديد هذه البيانات فإنه من الضروري الإشارة إلى بنود حساب توليد الدخل الإجمالية للقطاع العائلي (United Nations, 1993, P.646):

الاستخدامات (المدين)	الموارد (الدائن)
D.1 تعويضات العاملين	B.1 القيمة المضافة
D.11 الأجور والرواتب	
D.12 مساهمة أرباب العمل الاجتماعية	
D.29 الضرائب الأخرى على الانتاج	
D.35 الاعانات الأخرى على الانتاج	
B.2 فائض التشغيل	
B.3 الدخل المختلط	

وعليه فإن البيانات المطلوب توفرها في مسوحات ميزانيات الأسرة يجب أن تغطي البنود المشار إليها أعلاه، ولكل من المشروعات ذات الصفة الاعتبارية Incorporated، لاحتساب فائض التشغيل، ولغير ذات الصفة الاعتبارية Unincorporated، لاحتساب الدخل المختلط.

ولنعود الآن للتعرف على مدى توفر هذه البيانات في المسوحات العربية المشار إليها أعلاه. فإذا أخذنا حالة الكويت من خلال " مسح الدخل والانفاق الأسري لعام 1999–2000 يلاحظ أن هذا المسح (الإدارة المركزية للاحصاء "أ"، 2000، الصفحات 125–145) قد أشار في فصله السابع إلى " نتائج البحث عن الايرادات "، أي الدخول، وأشار ضمن " الدخول الجارية " إلى " صافي الدخل من المنشآت الخاصة أو المهن الحرة " إلاّ أنه : (أ) لم يتطرق إلى التمييز ما بين النشاط الانتاجي الرسمي (المنظم)، والنشاط غير الرسمي (غير المنظم). وهو الأمر الذي لا يساعد في الحصول على تقدير للدخل المختلط. (ب) كما أنه لم يتضمن تقديرات لتعويضات العاملين لكلا النوعين من هذا النشاط، وكذلك القيم المضافة (قد يتبادر للذهن بأن تقدير هذه القيمة عادة ما يشار إليه في مسوحات المنشآت، وهذا صحيح، إلاّ أن هذه المسوحات لا تتضمن بدورها، في حالة دولة الكويت، تمييزاً ما بين المشاريع الصغيرة " التي يعمل بها عشرة أشخاص فأقل ، والعاملين بحسابهم الخاص، (انظر على سبيل المثال : الإدارة المركزية للاحصاء "ب"، 1999). وأن كافة البيانات المطلوبة، والواردة في الحساب المشار إليه أعلاه، تخص الصناعات الصغيرة وليس المشروعات ذات الصفة غير الاعتبارية. وعليه، لا يمكن تركيب حساب إعادة توزيع الدخل للقطاع العائلي في جزئه الخاص بهذه المشروعات باعتماد على احصاءات " مسح الدخل والانفاق الأسري "، ومسوحات المنشآت الصناعية، في دولة الكويت.

أما فيما يخص الجمهورية اليمنية، فبالإشارة إلى " التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة " لعام 1998، يلاحظ تطرق التقرير في العديد من الجداول لـ " دخول أصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص " . ويقصد بهذه الدخول، كما جاء في توضيح المصطلحات والتعاريف المستخدمة بالتقرير ، " الدخول المختلطة بين العمل والملكية، وهي الدخول التي تتحقق من المهن الخاصة، كملكية الأفراد للمنشآت المختلفة الزراعية، والصناعية، والتجارية، وغيرها من المنشآت الأخرى، بعد خصم مستلزمات الانتاج " (الجهاز المركزي للاحصاء، 1999، صفحة 34) . إلاّ أن رغم أهمية هذه المعلومات عن دخول المشروعات ذات الصفة غير الاعتبارية بالجمهورية اليمنية، كمقرب على الأقل للقيمة المضافة لهذه المشروعات في القطاع العائلي، إلاّ أن الحاجة لا زالت ماسّه للحصول على تقديرات خاصة بتعويضات العاملين وغيرها من البنود الواردة في حساب توليد الدخل أعلاه.

أما عن الحالة في جمهورية مصر العربية فتشير احصاءات " بحث الدخل والانفاق الاستهلاكي " لعام 1991/1990 إلى دخول القطاع العائلي (حسب الحضر والريف) تبعاً لمصادر الدخل : الأجور والمرتبات، والنشاط الزراعي، والمشروعات غير الزراعية، والممتلكات العقارية، والممتلكات المالية، والايرادات الدورية الأخرى (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (أ)، 1993، الجزء الثاني، صفحة 543) . إلاّ أنه عند الرجوع لما تتضمنه هذه الدخول (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 1993، الجزء الأول، صفحة 114) لم ترد الإشارة إلى تحديد للدخول المختلطة أو دخول المشاريع ذات الصفة غير الاعتبارية. وعليه، يبدو أن الدخول الأخيرة مشمولة ضمناً مع دخول المشاريع الاعتبارية. وبالتالي يصعب تحديد الدخل المختلط وفقاً لهذه الاحصاءات. أما فيما يخص احصاءات المنشآت الصناعية في مصر فإن تعريف المنشاة يقتصر على تلك الأنشطة التي تمسك الدفاتر المحاسبية المستقلة (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء (ب)، 1994، صفحة أ) . وبالتالي فإن المشاريع ذات الصفة غير الاعتبارية مستبعدة بالتعريف ولا يوجد من يخصّها من بيانات.

أما مشروع منتدى البحث الاقتصادي حول سوق العمل في مصر 1988 – 1998، فقد تطرق إلى جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالعاملين لحسابهم الخاص في الاستبيان المعد لهذا المشروع في الفصول: الأول (البند 1317) عند السؤال عن الوضع الأجري الذي من ضمنه العمل للحساب الخاص، والثاني (البند 4204) عند السؤال عن العمل غير المنتظم، وأخيراً في الفصل الخامس، عند السؤال عن المشاريع الأسرية (البند 5101) . (Ragui, 1998, CD) .

ونظراً لعدم استهداف هذا المشروع لتوفير بيانات لأغراض المحاسبة القومية فإن البيانات الواردة فيه لا تساعد أيضاً في بناء الحسابات ذات العلاقة بالدخل المختلط.

6. طريقة مقترحة لتقدير الدخل المختلط :

تعتمد الطريقة المقترحة على بيانات ضريبة الدخل أساساً، بالإضافة إلى عدد من إحصاءات الحسابات القومية المساعدة. لذا فإن هذه الطريقة تعتبر أكثر ملائمة للبلدان العربية ذات النظم الضريبة للدخل (البلدان العربية غير النفطية أساساً) . وغني عن البيان بأنه يمكن إعادة تعديل الطريقة المقترحة وفقاً لتفاصيل البنود التي يتضمنها النظام الضريبي. علماً بأن هذه الطريقة تعتمد، في فكرتها، على الطريقة المتبعة في إدارة الإحصاءات القومية في المملكة المتحدة (Office of National Accounts, website) .

وتنطلق هذه الطريقة من صافي دخل الأعمال الوارد في الإقرارات الضريبية ، ويعالج هذا الصافي لاحقاً بالعديد من المعاملات Transactions وصولاً إلى الدخل المختلط، وذلك كالتالي:

الدخل المختلط = صافي دخل الأعمال + (i) مخصصات الاستثمار Investment Allowances المخصومة لأغراض الضريبة.

+ (ii) مخصصات الاهتلاك Depreciation Allowances المخصومة لأغراض الضريبة.

+ (iii) المدفوعات من صافي الفوائد، وإيجارات الأراضي، وإيجارات أصول الموارد الطبيعية.

+ (iv) تعديل Adjustment الإيجار التمويلي.

+ (v) الدخل المختلط لمشيدي المباني لحسابهم الخاص.

+ (vi) المستلم من الإيجار غير السكني.

+ (vii) التعديل الخاص بالإنتاج العائلي من السلع.

+ (viii) التعديل الخاص بالتأمين ما عدا التأمين على الحياة.

+ (ix) التعديل الخاص برسملة برامج الكمبيوتر.

– (x) خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة FISIM

– (xi) التعديلات الخاصة بتقييم المخزون.

ولغرض توضيح بعض المعاملات المتضمنة بالصياغة أعلاه لا بد من الإشارة للملاحظات التالية :

(أ) يمكن إعداد مصفوفة (تتضمن في الصفوف المدفوعات من : الفوائد ، وإيجارات الأراضي، وإيجارات الأصول من الموارد الطبيعية) لتقدير المعاملة (iii) أعلاه. على أن تستمد الإحصاءات الخاصة بهذه المعاملات من إحصاءات المالية الحكومية، والإحصاءات المالية للشركات المالية، وإحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات الضريبية.

(ب) من الأهمية تعديل الإيجار التمويلي وذلك للاختلاف ما بين المعالجة الضريبية، والمعالجة المحاسبية القومية الخاصة بهذا النوع من الإيجار. فوفقاً للمعالجة الضريبية يجوز لنشاط أعمال أن يلغي كافة المدفوعات الإيجارية التمويلية بهدف تخفيض عبئه الضريبي. أما الأغراض المحاسبية القومية فإن مبلغ الإيجار التمويلي يقسم إلى جزئين : يمثل الأول أصل مبلغ الإيجار، في حين يمثل الثاني الفوائد . على أن يتم استبعاد رسوم الخدمات من الجزء الخاص بمبلغ الفائدة، فقط، لأغراض احتساب الدخل المختلط.

(جـ) يحتسب الدخل المختلط لمشيّدي المباني لحسابهم الخاص، (v) باعتبار حصة من العمل المنجز، وذلك بالاعتماد على إحصاءات التشييد . أما المستلم من الإيجارات غير السكنية (vi) فيؤخذ من إحصاءات ضريبة الدخل بعد استبعاد الإيجار المستلم من البيوت السكنية.

(د) أما فيما يخص المعاملة (vii) الخاصة بالإنتاج السلعي العائلي فلا بد من تقدير مخصص للدخل العائلي الضمني Imputed الناتج عن إنتاج القطاع العائلي لبعض المنتجات المستخدمة مثل صيد الأسماك.

(هـ) وبقدر تعلق الأمر بمعاملة التأمين ما عدا على الحياة (viii)، وخدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة FISIM(x)، فلا بد من إجراء بعض التعديلات بهذه المعاملات، أيضاً . ولنبدأ بالتأمين على غير الحياة. فالشركات العاملة في هذا النوع من التأمين لا تحدد رسوم الخدمات، بشكل واضح وصريح، كجزء من الأقساط التي تفرضها هذه الشركاء على المؤمن عليهم. ومع ذلك فإنه يمكن أن نقسم هذه الأقساط إلى قسمين: يمثل الأول رسم الخدمة الضمني، في حين يمثل القسم الثاني مدفوعات تحويلية Transfer Payments لتغطية المخاطرة المترتبة على التأمين. ويعرف القسم الأول، رسم الخدمة الضمني للتأمين، على أنه : الأقساط المستلمة من قبل شركات التأمين زائداً الأقساط المكملة (وهي الأقساط التي تضاف إلى أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن عليه لشركات

التأمين لتعكس قيمة الاحتياطيات الفنية لهذه الشركات والتي تعود ملكيتها للمؤمن عليه وليس للشركات، وتعامل على أنها تمثل دخل استثمار لحاملي بوالص التأمين أو المؤمن عليهم (United Nations, 1993,P.181)، ناقصاً المطالبات المتوقعة من قبل المؤمن عليه. وتتألف الأقساط المستلمة، بدورها، من الأقساط المباشرة المستلمة زائداً أقساط إعادة التأمين المستلمة، ناقصاً أقساط التأمين المدفوعة والرسوم القانونية.

أما فيما يتعلق بخدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة فإن البنوك ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى عادة ما يمولوا أنشطتهم من خلال الفارق ما بين الفوائد المستلمة والفوائد المدفوعة. وفي حالة احتساب فائض التشغيل الإجمالي وفقاً لهذه الآلية (الفوائد المستلمة والمدفوعة) فإن هناك احتمالاً بالحصول على قيمة سالبة للفائض بسبب تحول رسوم الخدمات ونفقات التشغيل المعلنة فقط من دون الضمنية (ولا بد من الإشارة هنا بأنه وفقاً لقواعد الحسابات القومية، لا تعتبر الفوائد المستلمة جزءاً من الدخل الناجم عن الإنتاج، ونفس الشيء لا تعتبر الفوائد المدفوعة جزءاً من النفقات اللازمة لتحقيق الدخل الناجم عن الإنتاج).

ولغرض التخلص من إمكانية الحصول على قيمة سالبة للفائض يقوم النظام الجديد بأخذ رسوم للخدمات الضمنية، بالإضافة إلى رسوم الخدمات المعلنة لغرض احتساب فائض التشغيل الإجمالي. ويطلق على رسوم الخدمات الضمنية اسم خدمات الوساطة المالية المقدرة بطريقة غير مباشرة.

أما بمعاملة رسملة برامج الكمبيوتر (ix) فإن النفقات الخاصة بهذه البرامج والمستخدمة أثناء عملية الإنتاج للحساب الخاص، ولفترة تزيد عن سنة، فمن الضروري معاملتها على أنها تكوين رأسمالي ثابت بدلاً من النظر إليها كاستهلاك وسيط. وأخيراً تأتي المعاملة المرتبطة بتعديلات تقييم المخزون (xi). وكما هو متعارف عليه فإن المخزون يتكون من : السلع الجاهزة للبيع (بضاعة تامة الصنع)، والبضاعة تحت الانجاز، والمواد الأولية. ويطلق على قيمة المخزون في نهاية كل فترة محاسبة بالقيمة الدفترية للمخزون. ووفقاً لقواعد المحاسبة المالية فإن التغيرات في هذه القيمة من فترة محاسبة لأخرى تحتسب من خلال طرح القيمة الدفترية للمخزون في نهاية الفترة السابقة من، بناظرها في نهاية الفترة الحالية.

إلاّ أن الأمر مختلف من وجهة نظر المحاسبة القومية. فالتغيرات العينية بالمخزون، خلال فترة معينة، يجب أن تقيم وفقاً للأسعار السائدة في الوقت الذي تحدث فيه هذه التغيرات. وعادة ما يتبع أغلب أصحاب الأعمال، تطبيقياً، طريقة التكاليف التاريخية لتقييم المخزون، حيث يتم التقييم باستخدام السعر الأقل للتكلفة

أو السوق. فمخزون أول الفترة يقيم بالأسعار السائدة في هذه الفترة، ومخزون آخر الفترة يقيم بالأسعار السائدة في هذه الفترة، أي الأخيرة.

ويترتب على طريقة التكاليف التاريخية أن تتضمن القيمة الدفترية للمخزون عنصراً يمثل مكاسب رأسمالية Capital gains في فترات ارتفاع الأسعار، والعكس صحيح، ففي فترات انخفاض الأسعار تتضمن هذه القيمة عنصراً يمثل خسائر رأسمالية Capital Losses، من دون أن يتغير المخزون عينياً سواء في فترات ارتفاع الأسعار أو انخفاضها. لذلك فمن الضروري، من وجهة نظر الحسابات القومية، إجراء نوع من التعديل الذي يتضمن استبعاداً لعناصر المكاسب والخسائر الرأسمالية من القيمة الدفترية للمخزون، حيث تحول قيمة هذه العناصر إلى حساب إعادة التقييم Revaluation Account.

7. الاستنتاج :

تعرضت الصفحات أعلاه إلى التعرف على ما يعنيه مفهوم الدخل المختلط من وجهة نظر النظام الجديد، واختلافاته عن مفهوم فائض التشغيل، وإمكانية تقديره واعتماداً على قيم معاملات أخرى، ومشاكل تصنيف هذه النوعية من الدخل ضمن نظام التصنيف، والوضع الراهن لتناول أنشطة العاملين لحسابهم الخاص في بعض مسوحات المنشآت، وميزانيات الأسرة العربية. وقد تبين من خلال مقارنة ما يعنيه الدخل المختلط من وجهة نظر النظام، والمستمد بدوره من مقررات المؤتمر الخامس عشر لإحصائي العمل عام 1993، إن هذا المفهوم لا يمكن تقديره في ظل التصميم الحالي لمسوحات المنشآت، وميزانيات الأسرة بحيث يمكن تركيب حسابات القطاع العائلي التي تأخذ بنظر الاعتبار النشاط الانتاجي لأعضاء الأسرة ذو الصفة غير الاعتبارية، والذي يشكل نسب كبيرة من النواتج الاجمالية المحلية والقيم المضافة في العديد من الدول. لذا فإن هناك حاجة ماسة لإعادة النظر بتصميم هذه المسوحات.

وهنا لا بد من الإشارة بأن الأسباب الرئيسية وراء عدم ملائمة نوعية البيانات وطريقة عرضها المنشورة من قبل أغلب الأجهزة الاحصائية المحاسبة القومية الضريبة، لمتطلبات مستخدميها من الاقتصاديين، هو غياب وجهة النظر الاقتصادية عند تصميم استمارات مسوحات المنشآت وميزانيات الأسرة، وغيرها من المسوحات، وحصر تحديد مسميات بنود الاستمارات في العاملين في هذه الأجهزة ذوي الخبرة المحاسبية المالية فقط، دون الوعي، في حالات كثيرة، بالمتطلبات الحديثة لمستخدمي البيانات.

المراجع

الإدارة المركزية للاحصاء (أ)، (2000)، مسح الدخل والانفاق الأسري 1999–2000 وزارة التخطيط، دولة الكويت، مارس.

__________ (ب)، (1997)، نتائج البحث السنوي للمنتجات الصناعية، وزارة التخطيط، دولة الكويت.

الجهاز المركزي للاحصاء (1999)، التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة 1998، وزارة التخطيط والتنمية، الجمهورية اليمنية، يونيو.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (أ)، (1993)، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية 1990/1991، الجزء الثاني، جمهورية مصر العربية، ديسمبر.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (ب) (1994)، احصاء الانتاج الصناعي السنوي: قطاع خاص، 1990 /1991، جمهورية مصر العربية، نوفمبر.

الزعبي، أسامة (1998)، تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في مجال إعداد الحسابات القومية حسب نظام 1993 ، ورقة مقدمة إلى اجتماع فريق خبراء حول " تقييم المراحل الأولى من تنفيذ نظام الحسابات القومية 1993 في الدول الأعضاء في الاسكوا، 18 – 22 آيار/مايو 1998، بيروت، الصفحات 17.

Arbdeda, H. and Kow, M., (2001), ***Estimation of Contribution of Informal Sector to GDP on Regular Basis***, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, www.nic.in/stat/informal_paper_07.htm. pp. 1-20.

Center for Monitoring Indian Economy, CMIE, (1999), ***Guide to National Income***, Loadable for: www.cmie.com/faq/htm.

Gërxhani, K., (1999), ***Informal Sector in Developed and Less Developed Countries: A Literature Survey***, Discussion Paper No. 99-083/2, University of Amsterdam, pp. 1-43.

Hicks, J., (1976), ***Value and Capital: An Inquiry into Some Fundamental Principles of Economic Theory***, second edition, third impression, The English Language Society and Oxford University Press, UK.

Hussmanns, R., (1997), ***Informal Sector: Statistical Definitions and Survey Methods,*** paper presented to the Expert Group Meeting on Household Satellite Accounting, 6-10 October, 1997, New York, USA, ESA/STAT/AC.58/11.

National Institute for Statistics of Mexico, NISM, (2000), ***Institutional Sector of Mexico (1993-1998),*** paper presented at Joint ECE/Eurostat/OECD Meeting on National Accounts, CES/AC.68/2000/32, Geneva, 29 March, pp. 1-8.

Office of National Statistics, UK (www.statistics/themes/economy/Articles/National Accounts/download/ESA_95_GDP_income.pdf)

Ragui, A., (1998), ***Egypt Labor Market Project, Household Questionnaire***, Nov., CD-ROM.

United Nations, (1990), ***International Standard Industrial Classification of All Economic Activities***, ET/ESA/SER.M/4/Rev.3, New York.

United Nations, et al., (1993), ***System of National Accounts***, ST/ESA/STAT/SER.F/2 Rev.2.

المحتويات